جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية

مذكرة مقدم لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

في ميدان : علوم الاقتصادية والتسيير و علوم تجارية

فرع علوم مالية ومحاسبة, تخصص محاسبة و تدقيق

من إعداد الطالبة : سلمي فاطمة

دور آليات التدقيق الخارجي في الحد من آثار الغش في القوائم المالية

تمت مناقشة المذكرة يوم:12 جوان2022

المناقشين	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
شربي محمد لمين	رئيس	أ.تعليم عال	جامعة ورقلة
صديقي فؤاد	مشرف	أ.تعليم عال	جامعة ورقلة
غوالي محمد البشير	مناقش	أ.تعليم عال	جامعة ورقلة

السنة الدراسية: 2021/ 2022

قائمة المحتويات

الإهداء.....III
الشكر IV
ملخص.....V
قائمة الجداول.....VII
المقدمة العامة .....أ-ب-ت-ث

الفصل الاول: الادبيات النظرية و التطبيقية لتدقيق الخارجي و الغش في القوائم المالية

تمهيد 2
المبحث الأول: مفاهيم حول التدقيق الخارجي والغش في القوائم المالية.....3
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية 18
الخلاصة 23

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية – دراسة حالة لمكتب محافظ حسابات –

التمهيد 25
المبحث الاول: الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة 26
المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية و مناقشتها 28
الخلاصة 31

الخاتمة 33
المصادر والمراجع 34
الفهرس 36

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات قال تعالى (أعملو فسيرى الله عملكم و رسوله و المومنون)

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك و النهار إلا بطاعتك و اللحظات إلا بذكرك و لا تطيب الآخرة إلا بعفوك الله جل جلاله .

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة و نصح الأمة و كشف الغمة إلى نبي الرحمة و نور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار إلى من علمني العطاء دون إنتضار إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار أرجو من الله أن يحفظه و يبقى سندنا اليوم و الغد و إلى الأبد إليك .....أبي الغالي بارك الله في عمرك

إلى رمز الوفاء و فيض السخاء و جود العطاء إلى من قال فيها رسول الله صلى الله عليه و سلم الجنة تحت أقدامها إلى التي سهرت الليالي من أجل راحتي و أضاءت لي الدرب بالشموع إلى أول إسم تلفظت به شفاهي أمي رعاك الله و شفاك و أدامك ذخر لنا ياحبيبة قلبي إليك ..... أمي الغالية أطال الله في عمرك

إلى قدوتي و مثلي الأعلى في الحياة إلى من تعلمت منها الكفاح و الصبر و الجهاد إلى روح جدتي الطاهرة أمي خديجة رحمك الله و أسكنك فسيح جناته

إلى من تقاسمنا أيام الطفولة إلى من كبرنا سويا إلى من حبهم يجري في عروقي و يبتهج بذكرهم فؤادي

الى سندي و ركيزتي .....إليك أخي الغالي عمار إلى بسمة حياتي ..... إليك أخي العزيز هيثم

حفظكم الله لي

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب إلى الشمعة التي تنير ظلمة حياتي بوجوده أكتسب قوة تدفعني للأمام إلى بهجة حياتي ..... إليك خطيبي رضا

إلى جميع الأهل و الأقارب إلى خالاتي الغاليات إلى أخوالي الغالين إلى عماتي الغاليات

إلى من سرنا سويا نشق الطريق معا نحو النجاح و الإبداع إلى من تكاتفنا يدا بيد نقطف زهرة تعلمنا إلى من جمعني بهم القدر و عشت معهم أجمل أيام حياتي إلى صديقاتي في الإقامة و الجامعة (سلمى و أنفال)
إلى الذين فرقتني عنهم ظروف الحياة (فطيمة و يسرى)

إلى كل من إتخذ الجامعة قاربا و القلم مجذبا و الورقة راية و العلم محيط

شـــكر و عـــرفان

الحمد لله الذي وفقني لهذا و لم اكن لأصل إليه لو لا فضل الله علي , أما بعد أتوجه بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف **صديقي فؤاد** الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته الهادفة و نصائحه القيمة و جهده المبذول في متابعة هذه الرسالة و الإشراف عليها في كل مراحلها

كما أخص بالشكر للمؤطر في **تويسي الهواري**

و أشكر الأستاذ **التيجاني حقي محمد السايح**

على توجيهاته و المساعدة التي قدمها لنا

و أشكر كل من ساهم في هذه الرسالة من قريب و بعيد

الملخص:

إن كبر حجم المؤسسات الإقتصادية أدى إلى عملية الفصل بين التسيير والملكية ، الأمر الذي جعل من وجود شخص محايد يضمن مصداقية المعلومات ويكون العين الساهرة للملاك والمساهمين وأصحاب المصالح لضمان حقوقهم ، وخاصة بعد انهيار العديد من المؤسسات والشركات الكبرى، وأصبح الحديث عن وجود عمليات غش كانت سببا في ذلك ، بل وأصبحت مكاتب المراجعة في قفص الاتهام ، الأمر الذي يجعل من التدقيق و المدققين مسؤولين تجاه عملهم وهم مطالبون أكثر من أي وقت مضى ببذل العناية الكافية والمزيد من الحيطة والحذر وبذل جهد أكبر خلال عمليات التدقيق لكشف أي غش في القوائم المالية

الكلمات المفتاحية: التدقيق ، المدقيقن ، الغش .

Sommaire:

La grande taille des institutions économiques a conduit au processus de séparation entre la direction et la propriété, qui a rendu la présence d'une personne neutre garantissant la crédibilité de l'information et étant l'œil vigilant des propriétaires, des actionnaires et des parties prenantes pour garantir leurs droits, en particulier après l'effondrement. de nombreuses grandes institutions et entreprises, et le discours sur la présence de fraude était une raison En cela, et même les bureaux d'audit sont devenus sur le banc des accusés, ce qui rend l'audit et les auditeurs responsables de leur travail et ils sont plus que jamais tenus de prendre un soin adéquat et plus de prudence et de prudence et faire plus d'efforts lors des audits pour détecter toute fraude dans les états financiers.

قائمـــــة الجـــداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول 1	التطور التاريخي لعملية التدقيق	3
الجدول 2	خطوات الحصول على معرفة عامة حول المؤسسة	8
الجدول3	إجراءات فحص الحسابات القوائم المالية	9

المقدمة

***طرح الإشكالية:**

لقد برز دور مهنة التدقيق بسبب الطلب على خدمتها نتيجة لكبر حجم المؤسسات وظهور شركات الأموال وأسواق المال الأمر الذي يتطلب مزيدا من الشفافية والوضوح حول القوائم المالية وهذا لا يمكن توفيره إلا إذا تدخل طرف ثالث محايد لا علاقة له بالفاعلين في الشركة وأبدى رأيه في مصداقية القوائم الماليه بعد مراجعتها.

و على الرغم من أن الهدف الرئيسي من التدقيق هو إبداء الرأي حول سلامة و و عدالة القوائم المالية لزيادة مصداقيتها , إلا أنه يبقى أمام تحد كبير يتعلق بكيفية إرضاء الأطراف المستفيدة من خدماتها , لإن وجود الثقة بين طالبي الخدمة و عارضيها أمر ضروري .

وبما أن أهمية مهنة مراجعة الحسابات ترتبط ارتباطا وثيقا بنوعية الخدمات التي يقدمها المدقق للعملاء و كافة المستفدين من خدماته , لذا يتوجب عليه الإلتزام بتطبيق المعايير المهنية واحترام قواعد السلوك المهني , ومراعاة القوانين والأنظمة عند القيام بفحص القوائم المالية المقدمة إليه .

لقد دأبت المهنة منذ خمسين عاما في بناء معايير للتدقيق و إجرءات على أساس أن فلسفة المدقق ليس مسؤولا عن اكتشاف حالات الغش في القوائم المالية ما دام أنه أنجز مهمته حسب معايير التدقيق المتعارف عليها، كما رسخت هذه الفكرة في أذهان كل المنتمين للمهنة ، وأصبحت المصدر الأساسي للدفاع عن المدققين في كل الشركات التي يدققون حساباتها .

ونتيجة لذلك فأن المدققين يواجهون في وقتنا الحاضر ضغوطات من المجتمع بفئاته كافة، يريد منهم تأكيداً على عدم وجود حالات فساد مالي ، أو حتى في حالة وجودها فإنه يتوقع أن يعمل المدققون على اكتشافها والإبلا غ عنها .

إن مواكبة احتياجات المجتمع يشكل نوعا من التحدي لكل من الباحثين في هذا المجال وللممارسين لهذه المهنة، لإن هذه المشكلة تواجههم في أثناء ممارستهم لإعمالهم وتتطلب أسسا وحلولا عملية للتعامل معها .

لذا تأتي هذه الدراسة لتعرض وتحلل الإصدارات المهنية التي تناولت موضوع الغش في القوائم المالية ومسؤوليات المدقق نحوها ، فضالا عن التعرف على العوامل المؤثرة في اكتشاف الغش ومسؤولية المدقق عن اكتشافها ، لعلها تسهم في وضع بعض المقترحات للإسترشاد بها من قبل الممارسين، والإجابة عن تساؤلات ذات صلة بهذه الدراسة .

*** الإشكالية :**

و بناءا على ماسبق يمكننا طرح الإشكالية التالية :

كيف يمكن لتدقيق اخارجي و آلياته في الحد من اثار الغش في القوائم المالي؟

ماهو دور آليات التدقيق الخارجي في الحد من آثار الغش في القوائم المالية ؟

*** التساؤولات الفرعية :**

حتى نستطيع الإجابة على الإشكالية الرئيسية نحاول تجزئتها إلى عدة تساؤولات فرعية

ماهو التدقيق ؟ و ماهي أنواعه ؟ و من هو المدقق الخارجي و الفروض و المبادئ التي يعمل بها ؟

ماهي مسببات الغش ؟ و الآثار المترتبة عليه ؟

كيف يمكن لتدقيق أن يكون آلية للحد من آثار الغش في القوائم المالية ؟ و ماهي مسؤوليات المدقق الخارجي في الحد من آثار الغش في القوائم المالية ؟

ماهي مهام المدقق الخارجي ؟ و ماهي آلياته للحد من آثار الغش ؟

*** الفرضيات :**

بناءا على ماسبق و من أجل تأكيد أو نفي التساؤولات المطروحة يمكننا طرح بعض الفرضيات كما يلي :

ـ مراجعة الحسابات عملية منتظمة و موضوعية تسعى لإضفاء المصداقية على معلومات الشركات و المؤسسات التي تخضع لها و يقوم بها المراجع و يكون مستقلا على الشركة محل المراجعة , و يفترض فيه القيام بمهامه وفقا لمعايير مهنته .

ـ يمكن أن يكون الغش ناتج عن تصرف شخصي أو مؤسسي و له تأثير على الوضع الإقتصادي و الإجتماعي

ـ مع أن إكتشاف الغش أمر صعب إلا أن على المدقق مسؤولية كبيرة من خلال حث الإدارة على لعب دور فاعل في ذلك

ـ يمكن للتأهيل العلمي و العملي للمدقق أن يعزز فرص إكتشاف الغش , و إضافة إلى إستخدام المحاسبة و المساءلة و الشفافية .

*** أسباب إختيار الموضوع :**

إن إختيار مثل هذا الموضوع لم يأت إعتباطا أو عن طريق الصدفة إنما جاء بناءا على عدة أسباب منها ذاتية و منها موضوعية و التي يمكننا أن نبينها في النقاط التالية :

*** الأسباب الذاتية :**

ـ الميول الشخصي لدراسة كل مايتعلق بعمليات التدقيق .

_ الرغبة الخاصة في السعي نحو الحصول على خبرات تساعدنا في طريق الحصول على الإعتماد كمحافظي حسابات و خبراء في المحاسبة و التدقيق مستقبلا .

*** الأسباب الموضوعية :**

_ هذا الموضوع يدخل في صميم تخصصي (محاسبة و تدقيق) .

_ محاولة رصد أسباب الغش و آثاره , و رصد دور التدقيق الخارجي في الحد منه .

*** دراسات سابقة :**

لقد تم الإطالع على عديد المواضيع المتعلقة بالتدقيق و الغش إلا أنها لم تكن في أغلبها ذات علاقة بموضوع دراستنا , و مع ذلك إستفدنا من بعض الدراسات السابقة و التي يمكن ذكرها فيما يلي :

_مذكرة ماستر دور آليات المراجعة و التدقيق في محاربة الغش و الفساد (دراسة ميدانية في مراجعة البيئة الجزائرية)

_ مسؤولية المراجع الخارجي في كشف الغش و الأخطاء في القوائم المالية (دراسة ميدنية على مكاتب المراجعة في كل من الخمس , زلتين بدولة ليبيا) .

_ دور آليات التدقيق الخارجي في مكافحة مظاهر الغش المتلي و المحاسبي في المؤسسات الإقتصادية .

*** أهمية الدراسة :**

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال حتمية و وجوب توفر مواضيع و رؤى و تصورات نستطيع من خلالها أن نسهم في تكوين أساس واضح لمهنة التدقيق في الجزائر و معرفة مسؤوليات المدقق الخارجي إتجاه بعض القضايا مثل إكتشاف الغش و الحد منه .

*** أهداف الدراسة :**

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أساب و آثار الغش في القوائم المالية و الأدوار التي يمكن للتدقيق أن يلعبها في الكشف عنها وفقا لمبادئ و معايير المراجعة من جهة , و مبادئ و خبرة المدقق من جهة أخرى و بالتالي معرفة أدوار آليات التدقيق الخارجي في الحد من آثار الغش في القوائم المالية .

*** حدود الدراسة :**

لقد إخترنا كحدود مكانية بيئة المراجعة الجزائرية من خلال التشريعات الجزائرية المظمة للمهنة و كذا بخصوص دراسة حالة على مستوى و لاية ورقلة , أما عن الحدود الزمانية فنحن ملزمين على إعداد دراسة ميدانية في السداسي الثاني من الموسم الدراسي .

* منهجية الدراسة :

قصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة و كذا إختبار فرضيتها المتبناة إعتمدنا على المنهج الوصفي من خلال الإستعانة بالمصادر ذات علاقة بالمحتوى الغش في القوائم المالية و دور التدقيق الخارجي في الحد منها في الجانب النظري , كما سيتم الإعتماد على المنهج التحليلي في دراسة حالة التي سنتم غالبا بامقابلة الشخصية , و الملاحظات .

*** محتويات الدراسة :**

للإجابة على الإشكالية الرئيسية و التسؤولات الفرعية , حاولنا تقسيم بحثنا هذا إلى فصلين رئيسيين كما يلي:

سنحاول التطرق في الفصل الأول إلى عموميات حول التدقيق و مسؤوليات المدقق الخارجي في إكتشاف الغش في القوائم المالية , و ذلك من خلال التطرق إلة ماهية التدقيق كمبحث اول و الذي سيتضمن لمحة تاريخية عن التدقيق و مبادئه و فروضه و معاييره و أنواعه , و أما المبحث الثاني فسنتطرق إلى مسؤولية المدقق في إكتشاف الغش في القوائم المالية الذي يندرج تحته عموميات حول الغش و الصعوبات التي يواجهها المدقق في إكتشاف الغش و مسؤوليته عن كشف الغش , أما المبحث الثالث بعنوان التدقيق كآلية في مكافحة الغش فسنخصصه إلى تقدير المدقق إلى مخاطر الغش و معالجته و دور التدقيق في مكافحة هذه الظاهرة .

أما الفصل الثاني فسنتطرق فيه إلى الدراسة الميدانية الخاصة بموضوعنا من خلال دراسة تطبيقية , يتم تقسيمها إلى الطريقة و الأدوات المستخدمة من خلال البرامج الإحصائية , وصولا إلى النتائج المتحصل عليها و مناقشتها و التعليق عليها .

الفصل الأول:

الادبيات النظرية والتطبيقية للتدقيق الخارجي والغش في القوائم المالية

تمهيد

ظهور التدقيق و تطوره جاء تبعا لتطور الحياه البشرية إقتصاديا و إجتماعيا عبر العصور , و ذلك لتلبية حاجة المجتمع المتزايدة من معلومات موثوقة و العادلة و التي تعبر على سلامة تسيير أنشطة المؤسسات و الشركات , و مدى تحقيقها لأهدافها التي أنشأت من أجلها بغية إتخاذ القرارت الإستثمارية المناسبة , و خاصة في الوقت الذي أصبحت الحاجة كبيرة إلى الفصل بين الإدارة و التسيير من جهة و بين الملاك و أصحاب الأعمال من جهة أخرى , الأمر الذي أوجب ضرورة وجود شخص محايد يسهر على سلامة القوائم المالية من أي تلاعب أو عمليات غش .

و لإن مظاهر الغش و آثاره كثيرة فإن مسؤولية المدقق الحسابات في إكتشافها كبيرة و تتطلب درجة من التأهيل و الخبرة , و هو الأمر الذي يسهم في مكافحة هذه الظاهرة .

و سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى :

_ ماهية التدقيق .

_ مسؤولية المدقق الخارجي في الحد من آثار الغش في القوائم المالية .

_ التدقيق كآلية في الحد من آثار الغش في القوائم المالية .

المبحث الأول : مفاهيم حول التدقيق الخارجي و الغش في القوائم المالية .

من خلال هذا المبحث سوف نقوم بالتطرق إلى عموميات حول التدقيق و الغش .

المطلب الأول : ماهية التدقيق الخارجي .

سنتحدث عن نشأة التدقيق , تعريفه و أهميته .

الفرع الأول : تعاريف التدقيق الخارجي و أهميته و تطوره .[1]

المتتبع لأثر التدقيق عبر التاريخ يدرك بأنه جاء نتيجة الحاجة الماسة له بغية بسط الرقابة من طرف رؤساء القبائل أو الجماعات أو أصحاب المال و الحكومات على الذين يقومون بعملية التحصيل , الدفع الإحتفاظ بالمواد في المخزونات نيابة عنهم .

فتطور عبر الزمن لذلك سنورد جدولا نميز فيه مختلف مراحل التاريخية للتدقيق :

الجدول 1 التطور التاريخي لعملية التدقيق .

المدة	الآمر بالمراجعة	المراجع	أهداف المراجعة
من قبل الميلاد إلى 1500 ميلادي	الملك، الإمبراطور، الكنيسة، الحكومة	رجل الدين	منع حدوث أي تلاعب أوغش في الدفاتر الحسابية
من 1500 إلى 1850 م	الحكومة، المحاكم التجارية والمساهمين	المحاسب	منع الغش،حماية الأصول
من 1850 إلى 1905 م	الحكومةوالمساهمين	شخص مهني في المحاسبة	اكتشاف الغش والتلاعب بالدفاتر والسجلات المحاسبية ،اكتشاف الأخطاءالمتعلقة بتطبيق المبادئ المحاسبية
من 1905 إلى يومنا هذا	الحكومة،البنوك ،المساهمين،وهيئات أخرى	شخص مهني في التدقيق والمحاسبة والاستشارة	الغرض الرئيسي من التدقيق هوتقريرالمدقق المستقل والمحايد في ما إذاكانت البيانات المحاسبية تبين عدالة المركزالمالي

المصدر : محمد بوتين ، **المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلي التطبيق** ، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر ، 2005 ص 68[2]

[1] محمدالتهامي طواهر , مسعود صديقي , **المراجعة و تدقيق الحسابات الإطار النظري لممارسة التطبيقية** , ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر الطبعة الثانية , 2005 ص 6, 7

[2] غوالي محمد بشير، **دور الراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة –دراسة حالة لتعاونية الحبوب و الخضر الجافة بورقلة**، مذكرة الماجستير (غير منشورة)بجامعة ورقلة 2004 ، ص 14 .

تعريف التدقيق

يعرف التدقيق بأنه : تلك العملية التي تتم بواسطة طرف من خارج الشركة بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل إبداء رأي فني محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المولد لها .

كما يمكن أن يعرف أيضا بأنه : عملية منظمة للحصول على الأدلة والقرائن الموضوعية المتعلقة بالتأكد من الأحداث والأنشطة الإقتصادية

تعريف المدقق الخارجي

هو مدقق يكون مستقل عن المؤسسة محل التدقيق و يقوم بفحص القوائم المالية و السجلات المحاسبية بهدف إعطاء رأي عن مدى عدالة القوائم المالية و إلتزامها بالمعايير المحاسبية

و حتى يصل التدقيق المحاسبي إلى هدفه الرئيسي يركز على 3 نقاط

1-الفحص : يقصد به فحص البيانات و السجلات لتأكد من صحة و سلامة العمليات التي تم تسجيلها و تحليلها و تبويبها الخاصة بنشاط المؤسسة .

2-التحقق : يقصد به إمكانية الحكم على مدى صلاحية القوائم المالية النهائية , والتأكد الفعلي من وجود العناصر المادية

[3] للمؤسسة و على تسجيلها تسجيلا يوافق التشريع المحاسبي , و يمكن القول أن عمليتي الفحص و التحقق عمليتان مترابطتان وينتظر من خلالهما تمكين المدقق من إبداء رأيه الفني و المحايد فيما إذا كانت عمليات القياس لأحداث الإقتصادية أدت إلى انعكاس صورة واضحة و سليمة لنتيجة المؤسسة و مركزها المالي .

3-التقرير: يقصد به بلورة نتائج الفحص و التحقيق في شكل تقرير يقدم إلى الأطراف المعينة داخل المؤسسة و خارجها و يعتبر التقرير هو العملية الأخيرة من التدقيق و ثمرته .

[3] رفيق بن عيسى ,: **التدقيق المحاسبي في ضل المعاير التقارير المالية الدولية** دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير ، (غير منشورة) , جامعة الدكتور يحي فارس ، المدية 2010 ص 07 .

أهمية التدقيق :

لتدقيق اهمية بالغة لعديد الأطراف نذكر منهم :

أولا : أهمية التدقيق للملاك و المستخدمين :[4]

تلجأ هذه الطائفة إلى القوائم المالية المعتمدة و يسترشدون بياناتها لمعرفة الوضع المالي للوحدات الإقتصادية و مدى متانة المركز المالي لإتخاذ القرارت توجيه مدخراتهم و إستثماراتهم الموجهة التي تحقق لهم أكبر عائد ممكن

ثانيا : أهمية التدقيق بالنسبة للمؤسسات المالية و التجارية و الصناعية :

يعتبر ذو أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسات المالية عند الطلب العميل قرض معين أو تمويل مشروع حيث أن تلك المؤسسات تعتمد في عملية إتخاذ القرار منح القرض أو عدمه على القوائم المالية المدققة , بحيث توجه أموالها إلى الطريق الصحيح الذي يضمن حصولها على سداد تلك القروض في المستقبل

ثالثا : أهمية التدقيق بالنسبة للهيئات الحكومية :

تعتمد الكثير من أجهزة الدولة على البيانات المالية لكل منشآت الأعمال فمثلا دائرة الإحصاءات العامة تحتاج لهذه البيانات من أجل عمل الإحصاءات اللازمة وتحديد الدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي و ضريبة الدخل و تحتاج هذه البيانات من أجل احتساب الضرائب بشكل حقيقي و وزارة التخطيط تحتاج تحتاج هذه البيانات من أجل وضع خطط الإقتصادية المستقبلية فإذا لم تتوفرلدى هذه الجهات القناعة الكافية بصدق هذه البيانات فإنه لا يمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرارت .

الفرع الثاني : مبادئ التدقيق و فروضه و خطوات تنفيذ التدقيق الخارجي .

يمكننا تقسيم مبادئ التدقيق إلى مبادئ متعلقة بالفحص وأخرى بالتقرير و يمكننا بيانها فيما ما يلي :

أولا: المبادئ المتعلقة بالفحص هناك أربعة مبادئ مرتبطة بالفحص :

[4]محمد بشير غوالي، مقال علمي بعنوان : **دور مراجع الحسابات في تلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية**، مجلة الباحث ، العدد 12 ، ص 130 – 131 .

1 – مبدأ تكامل الإدراك الرقابي : ويعني هذا المبدأ المعرفة التامة بطبيعة أحداث المؤسسة وآثارها الفعلية والمحتملة على كيان المؤسسة وعلاقاتها بالأطراف الأخرى من جهة والوقوف على احتياجات الأطراف المختلفة للمعلومات المحاسبية من هذه الآثار من جهة أخرى

2 – مبدأ الشمول : يقضي هذ المبدأ بأنه في ظل التطورات الحاصلة في مجال وأهداف التدقيق لابد للمدقق من مواكبة ذلك من خلال الفحص الشامل لكافة مجالات الأداء في الوحدة الإقتصادية محل التدقيق

3 – مبدأ الموضوعية و الفحص : ويشير هذا المبدأ إلى الإقلال إلى أقصى حد ممكن من عنصر التقرير الشخصي أو التمييز أثناء الفحص وذلك بالإستناد إلى العدد الكافي من أدلة الإثبات التي تؤيد رأي المدقق وتدعمه .

4 – مبدأ فحص مدى الكفاية الإنسانية : يشيرهذا المبدأ إلى وجوب فحص مدى الكفاية الإنسانية في المؤسسة بجانب الكفاية الإنتاجية لما لها من أهمية في تكوين الرأي الصحيح لدى المراجعة عن أحداث المؤسسة

ثانيا : المبادئ المتعلقة بالتقرير[5] يوجد أربعة مبادئ وهي :

1 – مبدأ كفاية الإتصال : ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يكون تقرير مراجع الحسابات أداة لنقل أثر العمليات الإقتصادية للمؤسسة لجميع المستخدمين لها بصورة حقيقية تبعث على الثقة بشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد هذه التقارير .

2 – مبدأ الإفصاح : ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يفسح المدقق عن كل ما من شأنه توضيح مدى تنفيذإ الأهداف للمؤسسة ، ومدى التطبيق للمبادئ والإجراءات المحاسبية والتغيير فيها ، وإظهار المعلومات التي تؤثر على دلالة التقارير المالية ، وإبراز جوانب الضعف إن وجدت في أنظمة الرقابة الداخلية والمستندات والدفاتر و السجلات .

3 – مبدأ الإنصاف : ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن تكون محتويات تقريرالمراجع وكذا التقاريرالمالية منصفة لجميع المرتبطين و المهتميمن بالمؤسسة سواء داخل أو خرج .

4 – مبدأ النسبية : ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يشمل التقرير تفسيرا واضحا بكل تصرف غير عادي يواجه به المدقق , وأن تبنى تحفظاته ومقترحاته على أسباب حقيقية وموضوعية .

فروض التدقيق .

[5]أطروحة دكتورا في علوم التسييرغير منشورة , جامعة الجزائر 2013,2014 ص: 33 مفيد عبد اللاوي **آليات وطرق تضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية وتقارير محافظي الحسابات**

أولا : فرض عدم التأكد : ويبرر هذا الفرض الحاجة إلى وجود مجموعة من أدلة الإثبات الكافية لإزالة هذه الحالة ويرجع عدم التأكد في المجال المحاسبي إلى الأسباب التالية :

- الإستخدام غير متكامل للبيانات المحاسبية ؛

- عدم القدرة على تقرير كافة الظروف المستقبلية عند إتخاذ القرارات ؛

- عدم وجود نظام جيد للإتصال في التنظيم ؛

ثانيا: فرض استقلال المدقق : وذلك لأن المدقق عندما يمارس عمله يعتبر حكما يعتمد على رأيه فيما كلف به من أعمال ، ويعتمد فرض استقلال المدقق على نوعين أساسيين من المقومات وهما :

1 _ المقومات الذاتية : و هي تتعلق بالشخص المدقق و تكوينه العلمي و الخلقي و خبرته العلمية .

2 _ المقومات الموضوعية : و هي ماتتضمنه التشريعات , و ماتصوره الهيئات المهنية من أحكام و قواعد و ضمانات .

ثالثا: فرض توافر تأهيل خاص للمدقق :

وذلك لأن المدقق يستخدم حكمه الشخصي عندممارسة وظيفته ، وفي ظل غياب إطار متكامل لنظرية

الإثبات في التدقيق ، فإن المدقق يتعرض عند الفحص لمشاكل محاسبية أ[6]و ضريبية أو فنية ، كل هذا

يتطلب قدر علمي وعملي كاف لأداء مهمته .

رابعا: فرض توافر نظام كاف للرقابة الداخلية : يشير نظام الرقابة الداخلية إلى نظام هيكل يتكون من بيئة الرقابة ، وتقدير المخاطر، وأنشطة الرقابة ، والمعلومات والإتصال والمراقبة ، ومما لا شك فيه أن فهم المدقق لنظام الرقابة الداخلية يعتربحق نقطة البداية لمهنة التدقيق والتأكيد الخارجي .

خامسا: فرض الصدق في محتويات التقرير : يفسر هذا الفرض في أن تقرير المدقق يعتبر الأساس عند توزيع الأرباح أو قبول الإقرار الضريبي

[6]أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق الحديث**، ص: 21

خطوات تنفيذ التدقيق الخارجي :

لكي تحقق مهنة التدقيق الخارجي أهدافها بكفاءة و فاعلية , يجب إتباع الخطوات الرئيسية الثلاثة التي تتمثل في الأتي :

1 : الخطوة الاولى : الحصول على معرفة عامة حول المؤسسة

الجدول رقم (2) : خطوات الحصول على معرفة عامة حول المؤسسة

أ — أعمال أولية و اتصالات أولى مع المؤسسة .	-التعرف على الوثائق الخارجية للمؤسسة . -التنظيم المهني —عناصر المقارنة بين المؤسسات —حوار مع المسؤولين — زيارات الميدانية — التعرف على الوثائق الداخلية
ب- انطلاق الأعمال	-تكوين الملف الدائم -إعداد برنامج المراجعة الأولي

المصدر : محمد بوتين ، 2005 ص 68

الخطوة الثانية: فحص و تقييم نظام الرقابة الداخلية .

الخطوة الثالثة: فحص الحسابات و للقوائم المالية

بعد أن ينتهي المدقق من الدراسة و التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية ، يبدأ في القيام بإجراءات هذه الخطوة المتعلقة بفحص الحسابات و القوائم المالية . و الموضحة بالشكل التالي :

الجدول رقم (3) : إجراءات فحص الحسابات القوائم المالية .

أ. تحديد أثار تقييم نظام الرقابة الداخلية إعادة النظر في برنامج التدقيق :	. تخفيف البرامج . تدعيم البرامج بإجراءات لإضافية
ب . اختبارات السريانية و التطابق .. هذا النوع من الختبارات يسمحي التحقق م تجانس و تطابق المحاييية و المعلومات في الميدان .	. اختبارات التطابق (إعادة النظر في المعلومات ، مقارنة عن طريق العمليات المحاسبية) . . اختبارات التطابق بواسطة الوثائق الداخلية . . اختبارات التطابق بواسطة المصادقات الخارجية . . اختبارات التطابق بواسطة المشاهدة المادية . . التأكد من مدى توفر مبادئ المحاسبة . . فحص الأحداث ما بعد الميزانية . . فحص تقديم القوائم المالية و المعلومات الإضافية . . إعادة النظر في أوراق الأعمال . . إصدار الرأي .

المصدر : محمد بوتين ، **مرجع سابق الذكر** ، ص38

المطلب الثاني : مسؤولية المدقق الخارجي في إكتشاف الغش والحد منه في القوائم المالية .

الفرع الأول : عموميات حول الغش في القوائم المالية .

أولا: تعريف الغش :

هو تقديم معلومات مضللة ذات أهمية نسبية بشكل مقصود ، وينتج عنه أضرار مادية و يعتبر أكثر خطورة من الخطأ لأنه ينتج بسبب تحريفات متعمدة مقصودة .

ثانيا : أنواع الغش : لها نوعان رئيسيان يتمثلان في التقرير المالي الإحتيالي و إختلاس الأصول :

1 – التقرير المالي الإحتيالي : ويعرف بأنه عبارة عن التحريف العمدي أو حذف قيم أو إفصاحات بنية خداع أو تضليل المستخدمين المعنين ، تتضمن معظم حالات التقرير المالي الإحتيالي عادة التحريف العمدي للقيم وليس الإفصاحات .

2 – اختلاس الأصول : وهو نوع من الغش يتضمن سرقة بعض أصول الشركة ، و في العديد من الحالات لا يتضمن الإختلاس مبالغ ذات اثر جوهري على القوائم المالية ، ويسمى هذا النوع من الغش أحيانا بغش العاملين والموظفين لأنه عادة ما يتم في المستويات السفلى من الهيكل التنظيمي للشركة على الرغم من تورط الإدارة العليا في بعض الحالات في مثل هذا النوع من الغش .

الفرع الثاني : مسؤوليات المدقق الخارجي و مهامه . [7]

1 – مسؤوليات المدقق االخارجي

1-1 مسؤولية المدقق في إكتشاف الغش : تعد مسؤولية المدقق عن اكتشاف الغش و المخالفات و التقرير عنها ، أحد الأسباب الهامة التي ساعدت على ظهور فجوة التوقعات في مهنة التدقيق ، حيث يعتقد معظم مستخدمي القوائم المالية أن التقرير النظيف يعني أن المدقق قد اكتشف كل الأخطاء المادية الناتجة عن الغش أو المخالفات التي تكون قد حدثت أثناء السنة المالية محل المراجعة ، و بالتالي فإن لدى مستخدمي القوائم المالية توقعا عاليا بأن يقوم المدقق باكتشاف الغش و المخالفات ، و ذلك كهدف ضروري لعملية التدقيق في حين تختلف المعايير المهنية و التوصيات الصادرة عن الهيئات و المنظمات المهنية عن وجهة النظر السابقة ، حيث قللت المعايير و التوصيات من درجة مسؤولية المدقق بشأن إكتشاف الغش و المخالفات و ذلك بإشارة إلى الإدارة هي المسؤولة في المقام الأول عن الغش و بالتالي فهي المسؤولة عن منع تلك المخالفات من خلال وسائل الرقابة الداخلية الفعالة .

[7] خالد أمين عبد الله ، **علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية** ، ص: 28.

1-2 مسؤولية المدقق القانونية تجاه عملائه : إن الذي يحكم العلاقة بين المدقق و عميله هو العقد المبرم بينهما و بالتالي فإن مدقق الحسابات ، يعتبر مسؤولا من الناحية القانونية تجاه عميله أي الشركة التي يراجع حساباتها و يتحمل المدقق مسؤولية الإخلال بأحكام ذلك العقد وتسمى المسؤولية "مسؤولية عقدية " .

1-3 المسؤولية المدققة تجاه الطرف الثالث: يعتبرا المدقق الخارجي مسؤولا عن الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية بالرغم من عدم وجود هذا العقد و في معظم الحالات التي يتعرض فيها المدققين للمحاكمة نتيجة عدم إكتشافهم التلاعب أو الإختلاس في عملية التدقيق كانت الأسباب الرئيسية هي فشل المدقق في بذل العناية المهنية الملائمة للقيام بالعملية الموكلة إليه ، و تسمى هذه المسؤولية " بالمسؤولية التقصيرية " .

1-4 المسؤولية المهنية للمدقق : يتوقف تقييم و تقدير كافة الجهات التي تستخدم التقارير المنشورة للمدقق الخارجي على قدرته في تحمل المسؤولية ، وكلما كان المدقق قادرا على تحمل مسؤولياته كلما زاد احترام هذه الجهات له . إن المدقق الخارجي يعرض على الشركات و كذلك الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية و كل من له علاقة بالقوائم المالية خبرته و خدماته و ما يتمتع به من كفاءة و قدرة على تحمل المسؤولية ، بالإضافة إلى الحياد و الإستقلالية في ممارسة مهنته .

2 مهام المدقق الخارجي

تحددت مهام المدقق في القانون10-01 المتضمن مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد على النحو التالي :

2-1 يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة وهي مطابقة تماما لنتائج العمليات التي تمت في السنة المنصرمة، وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات .

2-2 يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص .

2-3 يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسير.

المطلب الثالث : التدقيق كآلية في الحد من آثار الغش في القوائم المالية .[8]

أولا : الذهن الشكاك

الذهن الشكاك : أثناء تخطيط عملية التدقيق يجب أن يناقش فريق عمل التدقيق مدى الحاجة للاحتفاظ بذهن شكاك خلال كافة مهمة التدقيق لتحديد مخاطر الغش والتقييم الهام لدليل إثبات التدقيق ، في ظل الاحتفاظ بعقل شكاك يتعين على المدققين أن يطرحوا جانبا أي معتقدات سابقة بشأن نزاهة وأمانة الإدارة ، كما يجب أن يدرسوا احتمال تخطي الإدارة لضوابط الرقابة ، على أساس أن وجود ذلك الغش محتمل وممكن حدوثه في أي عملية لتدقيق .

– التقييم الحرج لدليل إثبات التدقيق : يجب على المدققين أن يدققوا ويبحثوا على المشكلة بشكل شامل ، كما يتعين عليهم الحصول على دليل إثبات كلما كان ضروريا أو قد يتم الإسترشاد بأعضاء فريق العمل الآخرين بدلا من تبرير أو صرف النظر عن المعلومات أو الظروف الأخرى التي تشير إلى وجود التحريف الجوهري بسبب الغش .

ثانيا : مصادر المعلومات الخاصة بمخاطر الغش

مصادر المعلومات التي تساعد المراجع (المدقق) في الحكم على مخاطر الغش و لكن تلخيصها في الآتي :

1 – معلومات يتم الحصول عليها من خلال التواصل بين أعضاء فريق المراجعة فيما يتعلق بمعرفتهم عن الشركة وعن ظروف الصناعة التي تعمل فيها الشركة ، والحالات محل الشبهات في التحريف الجوهري .

2 – الإستفسار من الإدارة حول وجهات النظر المختلفة حول احتمالات الغش والتلاعب ومدى توفير الأدوات الرقابية اللازمة للحد من مخاطر غش محددة .

3 – إجراءات الفحص التحليلي التي يجريها مراقب الحسابات خلال مرحلة تخطيط المراجعة لتحديد ما إذا كان هناك علاقات أو نسب مالية غير عادية أو مثيرة للشكوك .

– أي معلومات أخرى مثل تلك التي إعتمد 3

عليها مراقب الحسابات في إتخاذ قرار قبوله للتدقيق مع العميل أو التجديد معه ، ومعلومات الفحص المحدود للقوائم المالية .

4

[8] أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق الحديث**، مرجع سابق الذكر

ثالثا : توثيق تقييم الغش [9]

يتطلب إيضاح معيار المراجعة رقم (99) أن يقوم المدققون بتوثيق الأمور التالية المرتبطة بدراسة المراجع (ا لمدقق) للتحريفات الجوهرية بسبب الغش[10]

1 – المناقشات في ما بين أفراد فريق التدقيق عند تخطيط عملية التدقيق بخصوص قابلية خضوع القوائم المالية للمنشأة للغش الجوهري.

2 – الإجراءات المؤداة للحصول على المعلومات الضرورية لتحديد وتقدير مخاطر الغش الجوهري .

3 – المخاطر الخاصة بالغش الجوهري التي تم تحديدها ووصف استجابة المدقق لتلك المخاطر .

4 – الأسباب المؤيدة للنتيجة الخاصة بأنه ليس هناك مخاطر جوهرية للإعتراف بالإيراد الجوهري غيرالصحيح .

5 – نتائج الإجراءات المؤداة لدراسة مخاطر تخطي الإدارة لضوابط الرقابة .

6 – أي ظروف أخرى أو علاقات تحليلية تشير إلى إجراءات التدقيق الإضافية أو أي إستجابات أخرى مطلوبة أو أي تصرفات تم اتخاذها عن طريق التدقيق .

7 – طبيعة إخطارات المدقق عن الغش إلى كل من الإدارة أو لجنة التدقيق أو أي أطراف أخرى .

8 – وبعد أن يتم تحديد مخاطر الغش وتوثيقها يجب على المدقق تقييم العوامل التي تخفض مخاطر الغش قبل تطوير استجابة ملائمة لمخاطر الغش ، وتعتبر حوكمة الشركة بوجود عوامل الرقابة الأخرى هامة ف تخفيض مخاطر الغش .

[9]محمد توفيق محمد، علي إبراهيم طلبة، **المراجعة والرقابة المالية**، مطابع الدار الهندسية، القاهرة، 2000 ، ص: 3

[10]ص : 25 أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق الحديث** ، مرجع سابق

رابعا المحاسبة : هي خضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية عن نتائج أعمالهم ، أي أن يكون الموظفون الحكوميو[11]ن مسؤولين أمام رؤسائهم الذي هم في الغالب يشغلون قمة الهرم في المؤسسة أي الوزراء ومن هم في مراتبهم الذين يكونون مسؤولين بدورهم أمام السلطة التشريعية التي تتولى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية .

خامسا المساءلة : هي واجب المسؤولين عن الوظائف العامة ، سواء كانوا منتخبين أو معينين ، تقدم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدى نجاعتهم في تنفيذها ، وحق المواطنين في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة (النواب والوزراء والموظفين العمومين) حتى يتم التأكد من أن عمل هؤلاء يتفق مع القيم الديموقراطية ومع تعريف القانون لوظائفهم ومهامهم ، وهو ما يشكل أساسا لإستمرار اكتساهبم للشرعية والدعم من الشعب .

[11]محمد توفيق محمد، علي إبراهيم طلبة، **المراجعة والرقابة المالية** ، مرجع سابق 2000 ، ص: 12

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية:

سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسات لها علاقة مع موضوع الدراسة الحالية و وفق مطلبين ،الأول يتمثل في عرض الدراسات أما الثاني يتمثل في المقارنة بين هذه الدراسات و الدراسة الحالية .

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

الفرع الأول: الدراسات الأجنبية .

الدراسة الأولى : [12] المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في إكتشاف الغش و الخطأ في القوائم المالية

دراسة الطالبة شرين مصطفى الحلو بعنوان **المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في إكتشاف الغش و الخطأ في القوائم المالية** من خلال إستبيان مذكرة مقدمة إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير تخصص محاسبة و التمويل من كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة ,و الهدف من الدراسة الوقوف على جوانب المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات نحو إكتشاف الغش و الأخطاء في القوائم المالية , و لتحقيق الأهداف المرجوة قام الباحث بإتباع المنهج التحليلي الوصفي ,عينة الدراسة كانت 83 مكتب , و على إثر هذه الدراسة توصل الباحث إلى أهم النتائج ينبغي على المنظمات المهنية القيام بتحديد المسؤوليات المدققين بشكل أدق

الدراسة الثانية : [13] مدى مسؤولية المدقق الخارجي في إكتشاف حالات الفساد المالي في شركات المساهمة العامة الأردنية

دراسة الطالب فضيل مصطفى يوسف شفاعمري , بعنوان **مدى مسؤولية المدقق الخارجي في إكتشاف حالات الفساد المالي في شركات المساهمة العامة الأردنية** دراسة حالة من خلال إستبيان مذكرة ضمن نيل شهادة الماجستير في المحاسبة قسم المحاسبة و التمويل كلية الأعمال جامعة الشرق الأوسط _ الأردن _ سنة 2014 التي عالجت الأشكالية التالية : مامدى مسؤولية مدقق الحسابات الخارجي في كتشاف الفساد المالي , و ما مدى إلتزامه بمعيار 240 لإكتشاف الخطأ ؟

و الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على مدى إلتزام مدققي الحسابات الخارجين بمعايير التدقيق الدولية المتعلقة بإكتشاف الغش و الخطأ , و الوقوف على جانب المسؤولية المهنية المتعلقة باداء مدقق الحسابات الخارجي و معرفة المعوقات التي تحد من أداء مسؤولياته المهنية و لتحقيق الأهداف المرجوة قام الباحث بإتباع منهج الوصفي التحليلي القائم غلى المسح الميداني .

و بعينة دراسة عشوائية من مجتمع دراسة بواقع (120) مدير مالي أي بنسبة (34,68%)

و على اثر هذه الدراسة توصل الباحث إلى أهم النتائج : أن هناك إدراك لدى مدققي الحسابات في الأردن حول مسؤوليتهم عن إكتشاف الفساد المالي و قد يعود السبب لإدراك المدقق الخارجي لحقيقة دوره و مسؤوليته

الفرع الثاني الدراسات العربية .

[12] شرين مصطفى الحلو **المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في إكتشاف الغش و الخطأ في القوائم المالية** 2011 2012

[13] فضيل مصطفى شفاعمري **مدى مسؤولية المدقق الخارجي في إكتشاف حالات الفساد المالي في شركات المساهمة العامة الأردنية** 2013 2014

- **الدراسة الأولى :[14] مسؤولية مراجع الحسابات في الكشف عن الغش و الأخطاء في القوائم المالية**

دراسة الطالب جمال منصر , بعنوان **مسؤولية مراجع الحسابات في الكشف عن الغش و الأخطاء في القوائم المالية** دراسة حالة من خلال إعداد إستبيان , مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص تدقيق محاسبي قسم العلوم المالية و المحاسبية جامعة جامعة الوادي سنة 2015 و التي عالجت الإشكالية التالية : مامدى مسؤولية مراجع الحسابات في الكشف عن الغشو الأخطاء ؟

و الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على مدى إلتزام مراجع الحسابات بمعايير المراجعة , إظهار أن المراجع غير مسؤول عن منع الغش و الخطأ و الإدارة هي المسؤولة عن منع الغش

و لتحقيق الأهداف المرجوة قام الباحث بإتباع المنهج التحليلي الوصفي عينة الدراسة كانت من محافظي الحسابات لولاية الوادي بتوزيع 40 إستبيان على محافظين

و على اثر هذه الدراسة توصل الباحث إلى أهم النتائج :ضرورة وجود نظام رقابي فعال يمنع الغش , توفير معلومات و إبداء رأي فني محايد , إبلاغ السلطات المهنية حول أي تجاوز

- **الدراسة الثانية[15] : دور المدقق الخارجي القانوني (محافظ حسابات) في إكتشاف الغش**

دراسة الطالب شمريك محمد , بعنوان **دور المدقق الخارجي القانوني (محافظ حسابات) في إكتشاف الغش دراسة** من خلال دراسة حالة بإستبيان , مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص تدقيق محاسبي و مراقبة تسير قسم العلوم المالية و المحاسبية جامعة جامعة مستغانم سنة 2016 و التي عالجت الإشكالية التالية : مامدى إلتزام محافظ الحسابات بالمسؤولية المهنية في إكتشاف الغش و إضفاء الثقة على القوائم المالية و صدق الحسابات ؟

و الهدف من هذه الدراسة التعرف على صور الغش و مجالاته و طبيعة إرتكابه , تبيان عوامل الغش و مخاطره و كيفية الإستجابة له , معرفة القواعد و القوانين المنظمة محافظ الحسابات في الجزائر

و لتحقيق الأهداف المرجوة قام الباحث بإتباع المنهج التحليلي الوصفي عينة الدراسة كانت إستبيان و على اثر هذه الدراسة توصل الباحث إلى أهم النتائج : إتباع محافظ حسابات لمنهجية محددة تساعده على معرفة المؤسسة و كذا تحديد نقاط القوة و الضعف و بالتالي تحديد مواطن الخطر و تساعده على إكتشاف حالات الغش الموجودة , جودة التدقيق تساعد على الوقاية من الغش .

[14] جمال منصر **مسؤولية مراجع الحسابات في الكشف عن الغش و الأخطاء في القوائم المالية** 2014 2015

[15] شمريك محمد **دور المدقق الخارجي القانوني(محافظ حسابات) في إكتشاف الغش** 2015 2016

الدراسة الثالثة [16]: دور آليات التدقيق و المراجعة في محاربة الغش و الفساد

دراسة الطالبات حورية هويدي و عائشة فاضل و هناء عبد اللاوي , بعوان **دور آليات التدقيق و المراجعة في محاربة الغش و الفساد** خلال دراسة حالة بإستبيان , مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص محاسبة و تدقيق قسم العلوم المالية و المحاسبية جامعة الوادي سنة 2018 و التي عالجت الإشكالية التالية : ما هو دور المراجعة في الحد من ظاهرتي الغش والفساد ومكافحتهما ؟

و الهدف من هذه الدراسة التعرف إلى أسباب و آثار الغش و الفساد و الأدوار التي يمكن أن تلعبها المراجعة في الكشف عنها وفقا لمبادئ و معايير المراجعة من جهة ووفقا لتأهيل و خبرة المراجع من جهة و معايير المراجعة من جهة أخرى , و بالتالي معرفة آليات الحد من الظاهرة في بيئة المراجعة الجزائرية

و لتحقيق الأهداف المرجوة قام الباحث بإتباع المنهج التحليلي الوصفي عينة الدراسة كانت بإستبيان ,

و على اثر هذه الدراسة توصل الباحث إلى أهم النتائج : محافظ الحسابات شخص مهني مستقل يقوم بعملية المراجعة للمنشآت بصفة منتظمة من أجل إضفاء موضوعية و المصداقية و الشفافية على المعلومات المالية المقدمة , يقوم المحافظ بمهنته وفقا ماتتطلبه معايير المراجعة

الدراسة الرابعة :[17] مسؤولية المدقق الخارجي عن إكتشاف الأخطاء المحاسبية و تصحيحها

دراسة الطالبة جواني نور الهدى بعنوان **مسؤولية المدقق الخارجي عن إكتشاف الأخطاء المحاسبية و تصحيحها** دراسة حالة من خلال إستبيان , مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص محاسبة و تدقيق قسم العلوم المالية و المحاسبية جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي سنة 2020 , و التي عالجت الإشكالية التالية : ما مدى مسؤولية المدقق الخارجي في الجزائر عن إكتشاف الغش و الأخطاء المحاسبية عند قيامه بالفحص ؟

و الهدف من هذه الدراسة هو الوقوف على جوانب المسؤولية المهنية المتعلقة بأداء المدقق الخارجي , معرفة طبيعة الأخطاء و أنواعها و أساليب الغش

و لتحقيق الأهداف المرجوة قام الباحث بإتباع المنهج التحليلي الوصفي عينة الدراسة كانت بتوزيع إستبيان عدده 30 , و على اثر هذه الدراسة توصل الباحث إلى أهم النتائج : إن إكتشاف الأخطاء المحاسبية الجوهرية من المدقق الخارجي , يكسب ثقة مستخدمي القوائم المالية , غير مسؤول عن منع الأخطاء أو الغش .

---

[16] حورية هويدي عائشة فاضل هناء عبد اللاوي **دور آليات التدقيق و المراجعة في محاربة الغش الفساد** 2017 2018

[17] جواني نور الهدى **مسؤولية المدقق الخارجي عن إكتشاف الأخطاء المحسابية و تصحيحها** 2019 2020

المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة

سنحاول إجراء المقارنة بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة من خلال تحديد أوجه الشبه و الإختلاف و كذا عرض مميزات الدراسة .

الفرع الاول: أوجه الشبه و الإختلاف

1 – الدراسات الأجنبية :

الدراسة الأولى : المسؤولية المهنية لمدقيقي الحسابات في إكتضاف العش و الخطأفي القوائم المالية .

تتشابه الدراستين من حيث المضمون و الهدف ، و كذا من حيث المنهج المتبع في الجانب النظري ، إلا أن أوجه الإختلاف تقع في الدراسة الميدانية حيث تم الإعتماد على إستبيان الذي وزع على مختلف المسؤولين في غزة , أما بالنسبة لدراستنا فقد اعتمدنا على دراسة ميدانية تمثلت في إجراء مقابلات شفهية مع عدت محا فظي حسابات من أجل التعرف على دورهم في إكتشاف الغش و الحد من آثاره في القوائم المالية محاولين إستخلاص أهم النتائج .

الدراسة الثانية : مدى مسؤولية المدقق الخارجي في إكتشاف حالات الفساد المالي في شركات المساهمة العامة الأردنية

تتشابه الدراستين من حيث المضمون و الهدف ، و كذا من حيث المنهج المتبع في الجانب النظري ، إلا أن أوجه الإختلاف تقع في الدراسة الميدانية حيث تم الإعتماد على إستبيان الذي وزع على مختلف المسؤولين في الأردن , أما بالنسبة لدراستنا فقد اعتمدنا على دراسة ميدانية تمثلت في إجراء مقابلات شفهية مع عدت محا فظي حسابات من أجل التعرف على دورهم في إكتشاف الغش و الحد من آثاره في القوائم المالية محاولين إستخلاص أهم النتائج .

2 – الدراسات العربية .

الدراسة الأولى : مسؤولية مراجع الحسابات في الكشف عن الغش و الأخطاء في القوائم المالية .

تتشابه الدراستين من حيث التساؤولات الفرعية و الهدف ، و كذا من حيث المنهج المتبع في الجانب النظري (المنهج التحليلي الوصفي) ، إلا أن أوجه الإختلاف تقع في الدراسة الميدانية حيث تم الإعتماد على إستبيان الذي وزع على محافظين و أكاديمين , أما بالنسبة لدراستنا فقد اعتمدنا على دراسة ميدانية تمثلت في إجراء مقابلات شفهية مع عدت محا فظي حسابات من أجل التعرف على دورهم في إكتشاف الغش و الحد من آثاره في القوائم المالية محاولين إستخلاص أهم النتائج .

الدراسة الثانية : دور المدقق الخارجي القانوني (محافظ حسابات) في إكتشاف الغش .

تتشابه الدراستين من حيث المضمون و الهدف و الإشكالية ، و كذا من حيث المنهج المتبع في الجانب النظري ، إلا أن أوجه الإختلاف تقع في الدراسة الميدانية حيث تم الإعتماد على إستبيان الذي وزع على 20 من محافظين , أما بالنسبة لدراستنا فقد اعتمدنا على دراسة ميدانية تمثلت في إجراء مقابلات شفهية مع عدت محا فظي حسابات من أجل التعرف على دورهم في إكتشاف الغش و الحد من آثاره في القوائم المالية محاولين إستخلاص أهم النتائج .

الدراسة الثالثة : دور آليات التدقيق و المراجعة في محاربة الغش و الفساد .

تتشابه مع دراستنا من حيث الهدف و المضمون و التساؤولات الفرعية , و كذا الجانب النظري تم اتباع منهج التحليلي الوصفي , و أما الإختلاف كان في الجانب التطبيقي حيث اعتمدت هذه الدراسة على الإستبيان و في دراستنا اعتمدنا على الدراسة الميدانية تمثلت في المقابلة الشخصية مع العديد من محافظي الحسابات من أجل التعرف على أدوارهم في إكتشاف الغش و الحد من آثاره في القوائم المالية محاولين إستخلاص أهم النتائج .

الدراسة الرابعة : مسؤولية المدقق الخارجي عن إكتشاف الغش و الأخطاء المحاسبية و تصحيحها .

يكمن التشابه مع دراستنا من حيث المضمون و الهدف و من الجانب النظري حيث تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي , و أما الإختلاف كان في طرح الإشكالية و في الجانب النظري حيث تم إعتماد هذه الدراسة على الإستبيان و نحن إعتمدنا على الدراسة الميدانية و كانت في المقابلة شخصية مع عدد من المحافظين الحسابات من أجل التعرف على آليات الحد من آثار الغش في القوائم محاولين إستخلاص أهم النتائج .

خلاصة الفصل

يعبتر التدقيق من الأدوات الرقابية المهمة وخاصة في الوقت التي تم الفصل فيه بين الملكية والتسير ، إذ تبين لنا جليا المكانة المهمة التي يأخذها التدقيق في الوقت الحالي وذلك لأدواره الفعالة المقدمة في القوائم المالية للمؤسسات محل المراجعة وإثبات درجة وفائها ومصداقيتها وتعبيرها عن الصورة الحقيقة لهذه المؤسسات .

ومع كبر حجم المؤسسات والشركات وظهور الغش في القوائم المالية أصبحت المسؤولية كبيرة على عاتق محافظي الحسابات , إذ لابد من الأخذ بعين الاعتبار مبادئ وفروض و خطوات تنفيذ التدقيق الخارجي في عملية التدقيق و المراجعة بل و أصبح من الضروري تفعيل دور المدققين و آلياتهم في الحد من آثار الغش في القوائم المالية , ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق عديد من آليات التدقيق الخارجي و مهام و مسؤوليات المدقق الخارجي .

و لتأكد من وجود آليات و مهام ومسؤوليات نحاول تأكيدها , و هذا ماسنحاول إثباته بالتطرق إليه في الفصل الثاني عن طريق مقابلة شخصية مع عدد متواضع من محافظي حسابات .

الفصل الثاني:

الدراسة الميدانية –دراسة حالة مكتب محافظ حسابات -

تمهيد :

تطرقنا في الدراسة النظرية إلى محافظ الحسابات وكيفية أدائه لمهمته ، ثم بعدها إلى التدقيق الخارجي و الغش في القوائم المالية و لإثراء موضوع الدراسة واستكمالا لتحقيق الأهداف المرجوة ، يتوجب علينا دعم الجانب النظري بالجانب التطبيقي و الوقوف على أهم النتائج الميدانية

ومحاولة منا لإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي ، قمنا بدراسة ميدانية لمكتب محافظ حسابات .

وبما أن الحد من آثار الغش في القوائم المالية يعتبر من أهم المهام التي يقوم بها محافظ الحسابات ، كان لا بد علينا أن نقوم بمهمة تهدف إلى بيان دور آليات التدقيق الخارجي في الحد من آثار الغش في القوائم المالية لمحاولة إسقاط الجانب النظري .

ولدراسة أعمق وأكثر تفصيل لهذا الفصل تم تقسيمه إلى مبحثان و متمثلان في :

المبحث الأول: طرق و أدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية .

المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية و مناقشتها .

المبحث الأول : طريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة

سنتناول في هذا المبحث كيفية إنجاز الدراسة أي توضح المنهجية المتبعة و اختيار مجتمع الدراسة و العينة و تحديد المتغيرات و قياسها و ذلك بغية الوصول إلى النتائج لتعميمها و كذا إبراز أهم الأدوات المستخدمة في تحليل المعطيات و إختبار الفرضيات

المطلب الأول : طريقة الدراسة

يتضمن هذا المطلب المنهج المتبع و كيفية إختيار مجتمع الدراسات و العينة المدروسة .

الفرع الأول : المنهج المتبع و مصادر المعلومات

سيتم تحديد المنهجية المتبعة في الدراسة و مصادر المعلومات المستخدمة في الدراسة .

1 – المنهجية المتبعة

من أجل الوصول إلى هدف الموضوع و الإجابة عن مختلف الأسئلة السابقة طرحها , سيتم الإعتماد على منهجين الأول المنهج الوصفي التحليلي العلمي للتدقيق المحاسبي و أثره في الحد من آثار الغش في القوائم المالية لتوضيح سياسة التوصيل الفعال في الموضوع , أما الثاني المنهج الوصفي حيث تم الإعتماد في الدراسة الميدانية على دراسة حالة لمجموعة من محافظي الحسابات , لجمع البيانات اللازمة لإختبار الفرضيات البحث من أجل ربط و إسقاط الجانب النظري على التطبيقي و توضيح واقع التدقيق المحاسبي في المؤسسات لزيادة رصيد المعرفة عن الموضوع .

2 – مصادر المعلومات

إعمدت الدراسة على مصدرين أساسين من المعلومات :

2–1 المصادر الأولية : من أجل معالجة الجانب التطبيقي للموضوع تم اللجوء إلى مكاتب محافظي الحسابات بغية معرفة دور المدقق الخارجي في إكتشاف الغش و الحد من آثاره في القوائم المالية و قد تم إختيار عينات
عشوائية من المؤسسات الجزائرية ، بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة و مؤشرات تدعم
موضوع الدراسة .

2 –2 مصادر ثانوية : تم معالجة الجانب النظري للموضوع من خلال البيانات الثانوية و ذلك بالإعتماد على عدة مراجع متاحة باللغة العربية و الأجنبية و المتمثلة في الكتب , الرسائل الجامعة , المداخلات , المقالات , النصوص التشريعية و التنظيمية بغية إثراء موضوع و إضفاء المصداقية الأكبر لنتائجه .

الفرع الثاني : مجتمع عينة الدراسة

يتمثل مجتمع و عينة الدراسة في ما يلي :

1 – مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة عشوائية من المؤسسات الإقتصادية .

2 – عينة الدراسة :

تتمثل عينة الدراسة في مقابلة شخصية مع مدققين خارجين

الفرع الثالث : متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة في ما يلي :

1 – المتغير المستقل : يتمثل في التدقيق المحاسبي كونه الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها للتحقق من سلامة و صحة حسابات المؤسسة و حسن التسيير الخاص بها .

2 – المتغير التابع : يتمثل في الغش في القوائم المالية وذلك للكشف عن تأثير المتغير المستقل على هذا الأخير من خلال مراجعة و تدقيق مختلف االقوائم المالية للحد من آثار الغش فيها .

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

من أجل معالجة موضوع الدراسة الميدانية تم الاعتماد على أداة مهمة تتمثل فيما يلي :

الفرع الأول : مقابلة شخصية

تفيد المقابلات الشخصية في التأكد من الحقائق الخاصة عن طريق الأسئلة و التحاور مع مدقق الحسابات لمعرفة مراحل إكتشاف الغش و التأكد من معايير التدقيق المتعارف عليها و الالتزام بالمبادئ المحاسبية و معرفة رأيه في سير المؤسسة من خلال تقريره النهائي و كذا الاستفادة من خبرات و مهارات مدقق الحسابات ، كما تتيح لنا هذه الأداة فرصا أكبر لطرح أسئلة ترتبط بالإشكالية المطروحة من أجل فك الاستفسار حولها و مناقشتها و تسمح بمعرفة الواقع الميداني عن التدقيق المحاسبي .

و عليه يمكن الاعتماد على أداة المقابلة الشخصية بهدف التوصل إلى فهم واضح لإشكالية البحث و الحصول على الطرق و الأساليب لمعالجة المشكل المطروح .

الفرع الثاني : الملاحظة

من خلال الزيارة الميدانية و المتكررة للعديد من محافظي الحسابات , تم التمكن من تسجيل العديد من الملاحظات ومن أهمها ما يلي :

- حساسية محافظي الحسابات من موضوع الدراسة , خاصة مصطلح الغش ,

- تردد محافظي الحسابات في الإجابة , وإذا أجاب يكو ن هناك تناقض في الإجابة أو الخروج عن الموضوع ,

- تحفظ محافظي الحسابات على بعض المعلومات و عدم الرغبة في الإجابة , وربطها بالسرية المهنية ,

- هناك اختلاف في وجهات نظر المهنيين و الأكاديميين , حيث لاحظت أن الجانب العملي يختلف في جوانب كثيرة عن الشق النظري ,

- الاهتمام من قبل محافظي الحسابات بالقوانين و المراسيم التنفيذية الجديدة ,

- عدم إعطاء أهمية كبيرة للجانب النظري واعتباره لا يعبر عن حقيقة ما هو موجود ميدانيا .

المبحث الثاني : نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها

من أجل دراسة آليات التدقيق في الحد من آثار الغش في القوائم المالية حاولنا التطرق إلى مختلف الجوانب التي يمر بها محافظ الحسابات من اجل إكمال رقابته . و هذا إعتمادا على أسلوب الذي يتخذه المدقق الخارجي المعتمد في إكتشاف الغش و الحد منه و من آثاره ,

و سنتطرق في هذا المبحث إلى ما توصلنا إليه بعد المقابلة اشخصية مع مجموعة من محافظي حسابات خارجيين ,

سنناقش في هذا المبحث :

المطلب الأول : مهنة محافظ حسابات .

الفرع الأول : الجانب التنظيمي لممارسة مهنة محافظ الحسابات

أولا : شروط ممارسة مهنة محافظ الحسابات

يجب على محافظ الحسابات التمتع و توفره على شروط ممارسة المهنة التي نصت عليها المادة 08 من القانون 10-01 المتعلق بمهنة محافظ حسابات .

1 –الشروط التي تتوفر في الشخص الطبيعي :

لا يمكن لأي شخص طبيعي ممارسة هذه المهنة إذا لم تتوفر فيه الشروط التالية : [18]

– أن يكون جزائري الجنسية ,

– أن يكو ن حائزا الشهادة الجزائرية لمحافظ الحساابت أو شهادة بمعادلتها ,

– التمتع بكل الحقوق المدنية و السياسية ,

– أن لا يكو ن قد صدر بشأنه حكم على ارتكاب جناية أو جنحة عمدية مخلة بشرف المهنة ,

– أن يكو ن معتمدا من الوزير املكلف بالمالية أن يكو ن مسجلا في المصف الوطني للخرباء المحاسبني أو في الغرفة الوطنية لحمافظي الحساابت أو في المنظمة الوطنية للمحاسبني المعتمدين

[18]القانون 10 -01 ص : 05

– تأدية اليمين المنصوص عليه : " **أقسم بالله العلي العظيم أن أقوم بعملي أحسن قيام وأتعهد أن أخلص في تأدية وظيفتي وأن أكتم سر المهنة و أسلك في كل الأمور سلوك المتصرف المحترف الشريف، والله على ما أقول شهيد** " .

2 – الشروط التي تتوفر في الشخص المعنوي :

– أن يحمل جميع الشركاء الجنسية الجزائرية ومسجلو ن بصفة فردية بصفة محافظي حسابات في جدول الغرفة الوطنية للمحاسبة ,

– أن يكون ثلث (3/1) الشركاء الغير المعتمدين و الغير المسجلين من جنسية جزائرية حاملا لشهادة جامعية و له صلة مباشرة أو غير مباشرة بالمهنة ,

– أن تضم الشركة المدنية أعضاء الغرفة الوطنية فقط وأن يكو ن الشركاء الغير المعتمدين و الغير المسجلين في الجدول قانونيين و اقتصاديين أو أي حامل لشهادة التعليم العالي في حدود ربع الشركاء ,

– تعيين الأجهزة المسيرة للشركات والتجمعات المذكورة من بين المهنيين المسجلين في الجدول فقط ، حيث لا يمكن تعيين هذه الأجهزة المسيرة في أكثر من شركة أو تجمع ,

– لا يمكن لمحافظي الحسابات بإسمهم الخاص تنفيذ مهام أو عهدات يكونون قد كلفوا بها جراء تسجيلهم في الجدول، ويجب أن توكل هذه المهام وجواب إلى الشركات والتجمعات ,

– أن تنجز الأعمال تحت الاسم الخاص للمحافظ و تحت مسؤوليته و عدم استعماله اسم مستعار .

ثانيا : تعيين محافظ الحسابات

حسب المواد 26 ،27 من القانون رقم 10 – 01 تعين الجمعية العامة أو الجهاز المكلف بالمداولات بعد موافقتها كتابيا ، وعلى أساس دفتر الشروط ، محافظ الحسابات من بين المهنيين المعتمدين والمسجلين في جدول الغرفة الوطنية ، تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم ، وتحدد عهدة محافظ الحسابات بثلاث سنوات (3) قابلة للتجديد مرة واحدة ، لا يمكن تعيين نفس محافظ الحسابات بعد عهدتين متتاليتين إلا بعد مضي ثلاث سنوات (3) , في حالة عدم المصادقة على حسابات المؤسسة خلال سنتين(2) ماليتين متتاليتين، يتعين على محافظ الحسابات إعلام وكيل الجمهورية المختص إقليميا بذلك

* وصدر المرسوم التنفيذي رقم 11 – 23 تعين محافظ الحسابات وفقا لدفتر الشروط كما يلي :

1 – خلال أجل أقصاه شهر بعد اقفال آخر دورة لعهدة محافظ أو محافظي الحسابات، يتعين على مجلس الإدارة أو المكتب أو المسير أو الهيئة المؤهلة لإعداد دفتر الشروط بغية تعيين محافظ أو محافظي الحسابات من طرف الجمعية العام .

2 – يجب أن يتضمن دفتر الشروط مايلي :

– عرض عن الهيئة أو المؤسسة وملحقاتها المحتملة ووحداتها وفروعها في الجزائر وفي الخارج ,

– ملخص المعاينات والملاحظات والتحفظات الصادرة عن حسابات الدورات السابقة التي أبداها محافظ أو محافظو الحسابات المنتهية عهداهتم , وكذا محافظ أو محافظو الحسابات للفروع إذا كان الكيان يقوم بإدماج الحسابات ,

– العناصر المرجعية المفصلة لموضوع مهمة محافظ الحسابات والتقارير الواجب إعدادها ,

– الوثائق الإدارية الواجب تقديمها ,

– نموذج رسالة الترشح ,

– نموذج التصريح الشريف بعدم وجود مانع يحول دون ممارسة المهنة ,

– المؤهلات والإمكانيات المهنية والتقنية .

3 – يتحصل محافظ الحساابت المترشح من الكيان على ترخيص مكتوب لتمكينه من القيام بتقييم مهمة محافظة الحسابات, يسمح له بإلطالع على ما يلي :

* تنظيم الكيان وفروعه ,

* تقارير محافظي الحسابات للسنوات المالية السابقة ,

* معلومات أخرى محتملة ضرورية لتقييم المهمة .

يتم الاطالع على العناصر المذكورة أعلاه في عين المكان , دون نقل الوثائق أو نسخها , خلال أجل يحدده دفتر الشروط

4 – يلزم محافظ الحسابات ومساعدوه بالسر المهني عند اطالعهم على الوثائق وعلى وضعية الكيان الذي يعتزمون إخضاعه لمهمة محافظة الحسابات .

5 – يوضح محافظ الحساابت في العرض , استنادا إلى العناصر المذكورة في المادة أعلاه, مايأتي :

– الموارد المرصودة ,

– المؤهلات المهنية للمتدخلين ,

- برنامج عمل مفصل ,

- التقارير التمهيدية , الخاصة والختامية الواجب تقديمها ,

- آجال ايداع التقارير .

ثالثا : موانع تعيين محافظ الحسابات

1 - الأقرباء والأصهار لغاية الدرجة الرابعة , بما في ذلك القائمين بالإدارة ولأعضاء مجلس المديرين ومجلس مراقبة المؤسسة .

2 - الأشخاص الذين منحتهم المؤسسة أجرة بحكم وظائف غير وظائف محافظ الحساابت في أجل خمس سنوات ابتداء من تاريخ انتهاء وظائفهم .

3 - أزواج الأشخاص الذين يتحصلون بحكم نشاط دائم غير نشاط محافظ الحسابات على أجرة أو مرتبا , إما من القائمين بالإدارة أو أعضاء مجلس المديرين أو مجلس المراقبة .

واجبات المدقق الخارجي

- ضرورة التزام محافظ الحساابت بالسر المهني ,

- الالتزام بالعناية المهنية والتحلي بالاستقلالية و الموضوعية والنزاهة ,

- إعداد التقارير , وإبداء الرأي الفني المحايد له .

الفرع الثاني :منهجية محافظ الحسابات

أولا : الحصول على معرفة عامة حول المؤسسة

تعتبر المعرفة العامة للمؤسسة كمرحلة تمهيدية بعد قبول محافظ الحسابات التوكيل والتأكد من تعيينه , وقبل تقييم نظام الرقابة الداخلية حيث تساعد هذه المرحلة محافظ الحسابات على فهم مكان الدراسة وموضوع بيئتها و محيطها الاقتصادي, الاجتماعي والقانوني و بالتالي تحديد الأخطار المحيطة بها .

ثانيا : فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية

تعتبر مرحلة فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية مرحلة جد مهمة , تساعد محافظ الحسابات على تحديد الأخطاء الموجودة وكذا تقييم كفاءة ونوعية العمليات والأنظمة الموجودة في المؤسسة .

ثالثا : خطوات فحص الحساب

تنجز مرحلة فحص الحسابات في خطوات التالية وهي :

بداية بتحديد آثار تقييم المراقبة الداخلية تعني النظر في برنامج التدخل فإذا كانت الرقابة الداخلية سليمة يكو ن هذا دليل مبدئي على صحة الحسابات ولكنه غير كافي فيجب التحقق من خلو القوائم المالية من الأخطاء وحالات الغش التي قد تحدث ويصعب على نظام الرقابة الداخلية اكتشافها , أما في حالة ضعف الرقابة الداخلية على المراجع توسيع برامج تدخله وذلك لما من نقاط الضعف من آثار سلبية على شرعية و صدق الحسابات .

رابعا : مرحلة إعداد تقارير محافظ حسابات

بعد مرور محافظ الحسابات بالمراحل السابقة تأتي مرحلة إعداد التقارير , والتي تعد المرحلة الأخيرة و المهمة له , والتي يبدي فيها محافظ الحسابات عن رأيه الفني حول مصداقية وعدالة القوائم المالية حسب معايير التدقيق المتعارف عليها (معايير إعداد التقارير) .

المطلب الثاني : تحليل و مناقشة الدراسة

تبين من خلال المقابلة و الملاحظة أن المدقق الخارجي (محافظ الحسابات) يشترط فيه التأهيل العلمي الكافي , فالمدققين الذي تشرفت بمقابلتهم **التجاني حقي محمد السايح – قزون محمد العربي – تويسي الهواري – الأستاذ لبوز** كلهم متحصلين على شهادات جامعية .

و كلما كان المدقق ذو خبرة بسنوات عديدة في التدقيق و المحاسبة فتكون نتيجة الحد من الغش و آثاره أسرع و اسهل و بأقل خسائر على المؤسسة محل التدقيق ,

و يشترط فيهم النظافة القانونية و التي كانت متوفرة في مجموعة المدققين الذين تمت معهم المقابلة الشخصية (العينة المدروسة) ,

و كانو مستقليين عن المؤسسة محل التدقيق .

و نستنج مما سبق أن مهنة التدقيق ترتكز على القانون و هذا القانون نوعا ما مطبق فيها .

نتائج مناقشة

آليات المراجعة

فيما تتمثل مختلف المستخدمة من طرف المدققين الخارجين في المؤسسة

– هل هناك آليات ذات خصوصية للتكيف مع طبيعة نشاط المؤسسة محل التدقيق

نعم على حسب طبيعة و حجم المؤسسة و نوع التدقيق

–هل الكفاءة شرط أساسي لتعزيز آليات التدقيق الخارجي و لضمان الحد الأدنى للتدقيق

–نعم شرط أساسي و تعد السبب الرئيسي

– مامدى فعالية إستخدام الآليات المنصوص عليها في التشريعات

– لابد أن تطبق . دور التدقيق هو البحث عن مدى التطبيق

– هل ترى مستوى التوافق مهم لآليات المراجعة بين التوجه الدولي و المحلي

–نعم بديل المعايير الجزائرية للتدقيق , نظام المالي

– فيما تتمثل مسؤولية المراجع الخارجي

–هناك مسؤولية مدنية , و جزائية و تأديبية

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تمكنا من دراسة الجانب التطبيقي لدور محافظ الحسابات في اكتشاف الغش , وذلك بالمقابلة الشخصية و الملاحظة مع دراسة و تحليل نتائجها

ولقد تم التوصل إلى العديد من النتائج من أهمها ما يلي :

* هناك احتكار للعنصر الرجالي لمزاولة مهنة محافظ الحسابات وعدم ميول المرأة لممارسة هذه المهنة .

* خبرة محافظ الحسابات تلعب دورا أساسيا في اكتشاف حالات الغش و الحد منه و من آثاره .

* محافظ الحسابات في الجزائر يعطي أهمية بالغة لجودة التدقيق ونظام الرقابة الداخلية , ويعتبرهما كعنصر ضروري لأداء مهمته للحد من الغش و آثاره والوقاية من أخطاره .

*كان هناك تأييد مقبول من قبل محافظي الحسابات أن العلاقات بينهم و بين الإدارة تعرقل من مهمتهم في اكتشاف و الحد من الغش آثاره , بينما كان هناك تشتت وتباين في آرائهم حول وجود قوانين تعرقل من السير الحسن لمهمتهم .

الخاتمة العامة

كانت معالجتنا لموضوع دور آليات التدقيق الخارجي (محافظ الحسابات) في الحد من آثار الغش في القوائم المالية بمثابة محاولة للإجابة على إشكالية البحث والتي تدور حول دور التدقيق الخارجي في الحد من آثار الغش في القوائم المالية وماهي مسؤوليات محافظ الحسابات في اكتشاف الغش وإضفاء الثقة على القوائم المالية وصدق الحسابات , وذلك من خلال دراستنا للجانب النظري والذي يشكل الخلفية المرجعية للبحث والجانب التطبيقي من خلال الدراسة الميدانية واستخدام المقابلة الضخصية و الملاحظة و الذي تمت من خلالهما الإجابة عن كل التساؤلات المطروحة واثبات وتأكيد فرضيات البحث .

وإنتهت الدراسة إلى الحصول على جملة من النتائج الهامة والقيمة , والتي تمكننا من صياغة مجموعة من التوصيات التي كانت بمثابة تقييم للنتائج وتغطية النقص الملاحظ فيها

أولا : النتائج

بناءا على ما تم التطرق إليه في الشق النظري والتطبيقي , تم استخلاص جملة من النتائج المتمثلة فيمايلي :

- إتباع محافظ الحسابات لمنهجية محددة تساعده على معرفة المؤسسة وكذا تحديد نقاط القوة والضعف لها وبالتالي تحديد مواطن الخطر وتساعده على اكتشاف حالات الغش الموجودة والحد منه و من آثاره ,

- جودة التدقيق تساعد على التقليص والوقاية من الغش, ويكون ذلك بتوفر محافظ الحساابت على العناصر التالية :

* التزام محافظي الحسابات بمعايير التدقيق الدولية والإلمام الكافي بالقوانين السارية يساعد على الحد من الغش آثاره .

قائمة المراجع :

1- محمد التهامي طواهر , مسعود صديقي , **المراجعة و تدقيق الحسابات الإطار النظري لممارسة التطبيقية** , ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر الطبعة الثانية , 2005

2- غوالي محمد بشير، **دور الراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة –دراسة حالة لتعاونية الحبوب و الخضر الجافة بورقلة**، مذكرة الماجستير (غير منشورة)بجامعة ورقلة 2004 ،

3- رفيق بن عيسى ,: **التدقيق المحاسبي في ضل المعاير التقارير المالية الدولية** دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير ، (غير منشورة) , جامعة الدكتور يحي فارس ، المدية 2010.

[1]محمد بشير غوالي، مقال علمي بعنوان : **دور مراجع الحسابات في تلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية**، مجلة الباحث ، العدد 12 ، ص 130

– 131 .[1] أطروحة دكتورا في علوم التسييرغير منشورة , جامعة الجزائر 2013,2014 ص: 33 مفيد عبد اللاوي **آليات وطرق تضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية وتقارير محافظي الحسابات**

[1]أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق الحديث**، ص: 21

[1]خالد أمين عبد الله ، **علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية** ، ص: 28.

[1]أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق الحديث**، مرجع سابق الذكر

[1]محمد توفيق محمد، علي إبراييم طلبة، **المراجعة والرقابة المالية**، مطابع الدار الهندسية، القاهرة، 2000 ، ص: 3

[1]ص : 25 أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق الحديث** ، مرجع سابق

[1]محمد توفيق محمد، علي إبراييم طلبة، **المراجعة والرقابة المالية** ، مرجع سابق 2000 ، ص: 12

[1]شرين مصطفى الحلو **المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في إكتشاف الغش و الخطأ في القوائم المالية** 2011 2012

[1]فضيل مصطفى شفاعمري **مدى مسؤولية المدقق الخارجي في إكتشاف حالات الفساد المالي في شركات المساهمة العامة الأردنية** 2013 2014

[1]جمال منصر **مسؤولية مراجع الحسابات في الكشف عن الغش و الأخطاء في القوائم المالية** 2014 2015

[1] شمريك محمد **دور المدقق الخارجي القانوني(محافظ حسابات) في إكتشاف الغش** 2015 2016

[1]حورية هويدي عائشة فاضل هناء عبد اللاوي **دور آليات التدقيق و المراجعة في محاربة الغش الفساد** 2017 2018

[1]جواني نور الهدى **مسؤولية المدقق الخارجي عن إكتشاف الأخطاء المحسابية و تصحيحها** 2019 2020

الفهرس

الإهداء.....III
الشكر.....IV
ملخص.....V
قائمة الجداول.....VII
المقدمة العامة .....ب
الفصل الاول: الادبيات النظرية و التطبيقية لتدقيق الخارجي و الغش في القوائم المالية.....1
تمهيد 2
المبحث الأول: مفاهيم حول التدقيق الخارجي و الغش في القوائم المالية 3
المطلب الأول : ماهية التدقيق الخارجي 3
الفرع الاول : تعاريف التدقيق الخارجي و أهميته تطوره.....3
الفرع الثاني : مبادئ التدقيق و فروضه و خطوات تنفيذ التدقيق الخارجي 6
المطلب الثاني : مسؤولية المدقق الخارجي في إكتشاف الغش و الحد منه في القوائم المالة 10
الفرع الأول : عموميات حول الغش في القوائم المالية 10
الفرع الثاني :مسؤوليات المدقق الخارجي مهامه..... 10
المطلب الثالث : التدقيق كآلية في الحد من أثار الغش في القوائم المالية.. 12
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية 15
المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة 15
الفرع الأول : الدراسات الأجنبية.....15
الفرع الثاني : الدراسات العربية 16
المطلب الثاني : المقارنة بين الدراسات السابقة 17
الفرع الأول : أوجه الشبه و الإختلاف 17
الخلاصة 23
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية – دراسة حالة مكتب محافظ الحسابات –.....21
التمهيد 22
المبحث الاول: الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة 23
المطلب الأول : طريقة الدراسة 23
الفرع الأول : المنهج المتبع و مصادر المعلومات 23
الفرع الثاني : مجتمع عينة الدراسة 24
الفرع الثالث: متغيرات الدراسة 24
المطلب الثاني : الأدوات المستعملة في الدراسة 24
الفرع الأول : المقابلات الشخصية.....24
الفرع الثاني : ملاحظة 25
المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية و مناقشتها 26

الفهرس

المطلب الأول :مهنة محافظ الحسبات..... 26
الفرع الأول : الجانب التنظيمي لممارسة مهنة محافظ الحسابات..... 26
الفرع الثاني : منهجية محاظ الحسابات..... 29
المطلب الثاني : تحليل و مناقشة الدراسة 30
الخلاصة 31
الخاتمة 32
المصادر و المراجع 34
الفهرس 36